الكـــم الضـــدي فـــي اللغـــة

أ. م. د. علي خليف حسين
كلية الآداب/ جامعة بغداد / قسم اللغة العربية

المقدمة:

تمظهرات اللغة في مجالها الواسع، وتعدد ظواهرها، تعدّ من ابرز ســماتها ومميزاتها اللغة، بحيث تنماز بها عن وسائل التفاهم والتواصل الأخرى، وهذا مــا جعل الناطق في سعيه الحثيث نحو التفاهم مع أخيه يغدق علــى مظــاهر اللغــة تنوعات ومديات تخدم غايته، في حين نجد اللغة في ثرائها تفسح المجــال واســعاً للناطقين، لكي يطوعوا الألفاظ لمعانيها.

لذلك، يجد الباحث وفرة لغوية من مظاهر قد تكون مختلفة فــي اتجاهاتهــا التواصلية، وأشكالها اللفظية، غير أنها متفقة في حملها للغاية. وقد تكون في بداية ظهورها عفوية غير قصدية، ولكن بعد تسليط الأضواء والدراسة عليهــا أصــابها القصد من بعض الدارسين الذين تعسفوا في دراسة بعض الظواهر، فاللغة تعطينــا كمّاً من الألفاظ التي تشير إلى معانٍ محددة، يقابلها كمّ من الألفاظ تشير إلى معانٍ تكون بالضد من الكم الأول.

لو ننظر إلى اللغة بمنظارها العام، ومتغيراتها اللفظية بحسب السياقات التي تظهر لنا (الترادف والمشترك اللفظي والأضداد)، لوجدنا هــذه الظــواهر تحمــل خارطة لفظية تشير إلى كم لفظي يقابله شحة معنوية. وهناك كم دلالي يقابله شــح لفظي كالأضداد، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتحاول أن تكشف الأســباب التــي تقف وراء جنوح اللغة إلى الثراء في جانب، والبخل في جانب آخر، بعيــداً عــن الدراسات والتحليلات التقليدية، من غير إغفال الأطر العامــة للتحليــل اللغــوي ومراجعة مضامين الأسباب التي وقف عندها الدارسون قديماً وحديثاً، في محاولــة

للوقوف على حقيقة هذه الازدواجية التي تحملها اللغة، التي يحلو للبعض أن يطلق على بعض هذه الظواهر بالثراء اللغوي، في حين لا نجد مثل هذا الثراء في ظواهر أخرى. فكان لا بد من الإشارة والتعريف بمفهوم الكم الضدي ومعرفة أسبابه، وموقف العلماء منه، ثم بيان الأسباب الحقيقية التي تقف وراء ظهوره في اللغة من دون تكلّف أوتحميل اللغة ما ليس لها، مستندين إلى النواحي الاجتماعية والنفسية التي تستدعي الناطق للإفادة من مستودع اللغة اللفظي، ليعبر عن أغراضه ويتواصل مع بني جنسه.

الكمّ الضدّي.. المفهوم والأبعاد

اللغة مجموعة من الوسائل والإمكانيات التي تحدد بنية العبارات المختلفة التي يتداولها الناطقون، لإيصال الرسائل التفاهمية بينهم، مع وجود اتفاق بين مجموعة من الأفراد في نقاط مشتركة وضرورية لتحقيق التفاهم بينهم، وهي التي تشكل الأنساق المجردة للغة التي تختزنها في عقولهم، ويتلقونها من دون جهد، وتلزمهم عدم الخروج عليها،ح وإلّا تعطلت الوظيفة الأصلية لها، وإن اختلفت الوظائف الأخرى استناداً إلى منطلقاتهم الاجتماعية والنفسية والعقلية(١).

فاللغة نظام كلّي يحتوي في داخله الأنظمة الجزئية، فتكون اللغة والأنظمة الجزئية انعكاساً للنظام الكلّي، من خلال الربط بين تفسير الوقائع اللغوية وعمليات نسبية تقود إلى معطيات دلالية تحمل وسائل تفاهمية، قد تكون ألفاظاً متعددة لمفهوم واحد يأخذ أشكالاً متعددة تبعاً لتنوع ذهنية المتلقي وقدرة استيعابه، وقد لا تتعدد الألفاظ والأشكال اللفظية ذات الدلالة الواحدة، وإنما يختزل لفظ واحد أو شكل واحد دلالات متعددة تبعاً لطبيعة الرسالة الإبلاغية التي يحملها المتكلم ويريد إيصالها للسامع، فيكون هناك نوع من الضد الكمي متمثلاً بألفاظ متعددة لمعنى واحد، يقابلها الضد المعنوي المتمثل بمعانٍ متعددة للفظ واحد، فارتدادية الوسيلة

على حد الضدية يؤشر لمطواعية اللغة بوصفها وسيلة تعبيرية تغرف من نظامها العام المتفرع إلى أنظمة جزئية تحمل أساليب متعددة.

فاللغة عند فرديناند دي سوسير هي: (الجانب الاجتماعي من الكلام الخارج عن نطاق الفرد، لأن الفرد الواحد غير قادر على أن يخلقها أو على أن يحورها، وهي لا توجد إلّا بمقتضى نوع من التعاقد يتم بين أعضاء المجموعة البشرية الواحدة)[٢].

فإذا كانت اللغة نظاماً من الدلائل أو العلامات اللغوية المتفق عليها، فإن السلسلة اللغوية المتألّفة من العلامات أو المفردات توفر تلك المساحة من التواصل الابلاغي المتبادل، بعد أن تكون التفاهمية قد حققت رسالتها من خلال استقطاب المعنى الذي يحمله لفظ أو مجموعة من الألفاظ، وعلى الرغم من أن اللفظ يكون محدوداً، والألفاظ يمكن حصرها، فإن المعاني أو الدلالات كثيرة قد لا تستوعبها الألفاظ التي يمكن حصرها بوسائل الحصر اللغوي كالمعاجم، وهذا ما فعله الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) في معجمه العين، الذي ابتكر طريقة إحصائية لحصر الألفاظ سواء عن طريق التقاليب أم الأبنية. ولو نظرنا إلى أشهر المدارس المعجمية عند العرب والتي اعتنت بجمع الألفاظ وحاولت حصرها بطرائق ومناهج مختلفة لوجدناها خمس مدارس مهمة، هي[٣]:

١. مدرسة العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي.
٢. مدرسة الجمهرة، نسبة إلى كتاب جمهرة اللغة لأبي بكر بن دريد (ت ٣٢١هـ).
٣. مدرسة المقاييس، نسبة إلى كتاب (مقاييس اللغة)، لأحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ).
٤. مدرسة الصحاح، نسبة لكتاب (تاج اللغة وصحاح العربية)، لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ).

٥. مدرسة الأساس، نسبة إلى (أساس البلاغة)، لجار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ).

وكل مدرسة من هذه المدارس عملت على حصر الألفاظ، غير أن لكل منها منهجاً خاصاً أدّى إلى أن تغفل بعض الألفاظ ما خلا مدرسة العين التي أعطت منهجاً محكماً لا تشذ عنه أية لفظة، لاعتماد الخليل نظام التقاليب. فرتب معجمه على أساس المخارج، وسمّى كل قسم منها كتاباً، فبدأ بكتاب العين، وضم فيه كل الألفاظ التي يرد فيها صوت العين، ثم استند إلى نظام الأبنية وهي عنده ستة أبنية (الثنائي الصحيح المضعف، الثلاثي الصحيح، الثلاثي المعتل بحرف واحد، الثلاثي المعتل بحرفين، الرباعي، الخماسي).

ثم عامل كل ذلك في نظام التقاليب وهو أبرز أسسه في حصر اللغة، بالوقوف على تغيرات الحروف عند تأليفها الألفاظ، سواء المستعملة منها أم المهملة، وفي هذه العملية الحسابية استخلص الخليل أن الثنائي المضعف له صورتان، أما الثلاثي فله ست صور، أمّا الرباعي فله اربع وعشرون صورة، والخماسي له مئة وعشرون صورة[٤].

وأراد الخليل من ذلك أن يستوفي كل صور اللفظ التي يمكن أن يأتي بها، بغض النظر عن استعماله وإهماله، من حيث إن الحروف التي تتكون منها العربية هي تسعة وعشرون حرفاً، وفي جميع صورها يمكن أن تُحصر وتُعد، ويمكن الوقوف على تشكيلاتها بالتقاليب، وعلى الرغم من أن لهذه الصور أو الحروف تنويعات أو تنغيمات صوتية، مثل القاف، والكاف، والسين المرققة، واللام المفخمة، وغير ذلك، فإن ذلك لا يمنع من حصرها حتى لو زادت نسبتها أو عدد صورها. وبغض النظر عن طرائق المعجمات وما ضمته بين دفتيها من ألفاظ، فإن عملية حصر ألفاظ اللغة ممكنة ومعمول بها، غير ان المعاني غير محدودة، وما استعمال الإنسان لحركات الجسم ولغة الجسد والتكرار اللفظي وغيره، إلا دليل على ضعف الألفاظ على حمل المعنى، فهناك ثراء معنوي يقابله فقر لفظي،

يمكن أن نتلمسه في ظواهر اللغة كالمشترك اللفظي والأضداد، كما أن الترادف الذي هو إكثار في اللفظ على معنى، فإنه لا يدل على إكثار من خارج محددات الألفاظ التي أجادت بها اللغة من خلال أصواتها المحددة بأعداد معلومة، فهناك كم لفظي وكم معنوي، يتبين من خلاله الرابط الدلالي المكوّن للرسائل الاتصالية بين أفراد المجتمع.

إنّ الكم الضدي يتضح من خلال بعض الظواهر اللغوية في العربية والمتمثلة بظاهرتي (الترادف والمشترك اللفظي) والذي يقف عليهما يظن ظناً أن هناك نوعاً من التناقض في اللغة، فتارة تمثل ثراء لغوياً ولفظياً في إعطاء كثرة من الألفاظ لمعنى واحد، بحيث يشعر الدارس أن هناك قصوراً في المعنى بحيث تتعاور على المعنى الواحد ألفاظ متعددة، وتارة أخرى يشعر أنّ هناك نوعاً من الفقر اللفظي بحيث تتعاور معان كثيرة على لفظ واحد يخرج لمعان متعددة، فسمي الثاني مشتركاً لفظياً، وسمّي الأول بالترادف، ولو نظرنا إلى (الأضداد) لوجدنا أن لفظة واحدة تعطي معنيين متضادين. بمعنى أن هناك لفظاً واحداً ومعانيَ متعددةً، فهل بخلت اللغة بألفاظ لإكساب المعاني الأخرى لتفض تلك الشراكة الضدية؟ كل ذلك يشير الى أن اللغة تحمل ثراءً معنوياً كبيراً لا تستطيع الألفاظ أن تحمله. لذلك عندما نقف على ما قال به تشومسكي في نظريته التوليدية التحويلية والتي مفادها أن الإمكانات الموجودة في اللغات الإنسانية تجعل الناطقين بها قادرين على الإبداع في ابتكار جمل وتراكيب لم يكونوا قد سمعوا بها من قبل، وتستند هذه النظرية على ركنين أساسين: أولهما التوليد، وثانيهما التحويل. فالتوليد يمثل انبثاق تركيب أو مجموعة من التراكيب من جملة هي الأصل، وتسمى بالجملة التوليدية. أمّا التحويل فهو اشتقاق جملة أو مجموعة من الجمل تسمى الجملة النواة، فأهل اللغة قادرون على تحويل الجملة الواحدة إلى عدد كبير من الجمل(٥).

ويرى تشومسكي أن اللغة لها وجهان هما الكفاية اللغوية، وهي ذهنية من خلال القدرة على بناء نموذج نحوي ذهني مشترك بين المرسل والمستقبل حاملة

الصوت ولحملته على أساسه تتمثل القواعد اللغوية، أما الأداء فهو عملي منطوق ومسموع، فهو الذي يجعل اللغة واقعاً حيّاً في المنطوق والمسموع بحيث يتحد الأداء الصوتي مع المضمون الدلالي(٦).

وعلى الرغم من قيام تشومسكي بإجهاد نفسه في ذكر النماذج والأمثلة المتعددة بشأن التحويل والتوليد، وكيفية توليد جمل متعددة من جملة نواة، فإن ذلك سرعان ما يقف عند تقليبات محدودة بحسب الكلمات أو الألفاظ المكونة للجملة، ولو قربنا ذلك الى موضوع الاشتقاق في العربية لوجدنا أن هناك جذراً واحداً يمكن منه اشتقاق ألفاظ متعددة من نحو: ضرب، ضارب، مضروب.. الخ.

ولكنها تبقى عند حد معين مهما بلغ عدده، فإن الاشتقاق هو التوالد والتكاثر يتم بين الألفاظ بعضها من بعض، ولا يكون ذلك إلّا من بين الألفاظ ذات الأصل الواحد(٧).

فإن الاشتقاق استخراج لفظي، يكون من خلال استخراج لفظ من لفظ آخر أو صيغة من أخرى، ويكون القياس هو الأساس الذي تقوم عليه عملية الاشتقاق(٨).

وفي مثل هذا الإكثار اللفظي الذي يشير إلى ثراء لغوي يقابله نوع من الفقر ــ أيضاً ــ يتمثل بأحد الأسباب المهمة التي أدت إلى بروز الضد الكمي ــ كما سيرد بحثه في موضوع آخر ــ والمتمثل بالمجاز، الذي هو استعمال لفظ في غير ما وضع له في الأصل، بمعنى تحويل في دلالته الأصلية أو الحقيقية إلى دلالة أخرى غير حقيقية، فيضاف إلى اللغة معنى جديد لربما لم يستطع لفظ جديد حمله أو النهوض به، وبذلك يمكن عدّ المجاز وسيلة مهمة تستعين بها اللغة لتطوير نفسها عن طريق وحداتها المعجمية بإضافة دلالات جديدة لا تربطها بالدلالات الأصلية سوى المشابهة، فيزيد في السلسلة الدلالية للغة ويكون سبيل الرصيد اللغوي العام إلى الرصيد الخاص(٩).

وقد وصل الإغراق في المجاز إلى حد التمادي الذي دخل إلى (المشترك اللفظي) فأدّى إلى الالتباس والخلط، فتعددت مدلولات المصطلح الواحد واختلفت بين القديم والحديث، بعد أن تراكمت الدلالات المجازية على الدلالة اللغوية الأولى وفي الكلمة أو اللفظة الواحدة(١٠).

فالمتكلم يستطيع أن يأتي بكم هائل من الدلالات، وهي مخزونة في ذهنه يستحضرها كلّما دعته الحاجة، أو أثارته مثيرات تتطلب التعبير عنها بألفاظ والتي هي في الأصل متألفة من أصوات، مهما بلغ عددها تبقى في إطارها العددي وبعدها الكمي الذي قد يُستنزف في مرحلة من مراحل الإنسان على مدى تاريخه الطويل، فإمّا تعاد الألفاظ ويحييها الإنسان، أو يلجأ إلى إكساب لفظ واحد دلالات متعددة، أو العكس، لأن طاقاته التعبيرية أكبر وأوسع من أصواته مهما تنوع بها، ويظهر ذلك جلياً من خلال دراسة ابرز مظاهر وظواهر الكم الضدي والمتمثلة بالمشترك اللفظي والترادف والأضداد وتندرج معها الأسباب التي أدّت إلى ظهورها.

فهناك ميل طبيعي لنمو مفردات اللغة، نتيجة لنمو النشاط الإنساني بمرور الزمن وتكاثره، وهناك ــ أيضاً ــ معانٍ تتولد، وكلها تطلب لأنفسها ألفاظاً وأسماءً جديدة، ويتم الحصول على هذه الكلمات بطرائق متعددة. إمّا عن طريق الاشتقاق، أو النحت، أو حذف، أو تقصير بعض الألفاظ، أو الاقتراض، أو تغيير دلالة لفظ قديم إلى دلالة جديدة. وقد تختفي لفظة من الوجود الاستعمالي وتنشأ على أنقاضها لفظة يشعر الناطق بها أنها جديدة(١١).

مظاهر الكم الضدي

في اللغة ظواهر ترسم في المخيلة تلك التضادية التي تعطي الكم اللفظي مقروناً بالكم المعنوي المستمد من قابلية اللغة على توفير المعطى الدلالي، حتى لو استخلصه من قيمة شكلية وإطار هيكلي للفظ واحد، فتكون هناك مجموعة من

الوحدات التي يمكن أن تترادف أو تتناوب مع وحدة لغوية معطاة، والتي بوسعها الظهور في السياق نفسه. بمعنى: أنه صف من العناصر التي يحتمل أن تشغل الموضع نفسه في السلسلة التركيبية، أو ما يعبر عنه في الدرس اللساني الحديث (الاستبدالية)[١٢].

ويعد الترادف في العربية من أبرز تلك المظاهر، فهو مجموعة الألفاظ الدالة على معنى واحد، أو هو دلالة عدد من الكلمات المختلفة على معنى واحد، أو كما يعرفه القدماء (ما اختلف لفظه واتفق معناه)[١٣]، مثل القمح والبر، وتعطي معنىً واحداً، وكذلك (الجود والسخاء والكرم) بمعنى واحد، و(عام وسنة وحول)، معناها واحد، و(الحزن، والشجن، والفزع) تعطي معنى واحداً. وهذا يشير إلى أن الألفاظ المتعددة والمختلفة في أشكالها تعطي دلالة واحدة يفهمها السامع، ويمكن أن يحل اللفظ محل الآخر من دون أن يغيّر الدلالة العامة له. فالرابطة الاستبدالية تحيل إلى مجموعة مترادفة من الألفاظ أو الكلمات تقع على مستوى التبادل يتحدد الحاضر منها بالغائب، والمتكلم لا يوظف تلك الكلمات المترادفة دفعة واحدة، بل يختار كلمة واحدة فتغيب الكلمات الأخرى، فتحضر كلمة واحدة فتنوب عن الكلمات الأخرى التي تترادف معها على محور الاختيار[١٤].

وفي مقابل ذلك الثراء المعنوي، نجد الأسلوب اللغوي الآخر الذي يقابله، ولكن في طريق مغاير وهو ما يطلق عليه (المشترك اللفظي)، الذي يمكن أن يعد نقيضاً في المُعطى، فهو دلالة كلمة واحدة على عدد من المعاني، بمعنى لفظ يعطي معاني كثيرة أو دلالات كثيرة . وهو في العربية (اللفظ الواحد الدال على معنيَين مختلفين فأكثر، دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة)[١٥]، مثل كلمة (العين) فإنها تدل على (العين الباصرة ، والمال، والجاسوس، وعين الماء.. الخ). ومنه كذلك (الحُب) يأتي بمعنى الوداد وبمعنى الجرة التي يجعل فيها الماء. و(السور) حائط المدينة، ويأتي بمعنى الضيافة[١٦].

ومنه ــ أيضاً ــ لفظة (اللسان)، فتأتي جارحة الكلام ولسان النار، ولسان الميزان، وغير ذلك.

فتعدد المعنى يمثل العلاقة بين الرمز والصورة، ويتحدد بتعدد العلاقة بين اللفظ والصورة، وتحدد العلاقة يتحقق بتعدد أحد طرفيها، فوجود المعنى المركزي جعل اللفظ تدور حوله معانٍ فرعية وهامشية، فأدى إلى استعمال اللفظ في مواقف مختلفة أكسبته دلالات جديدة، بوجود عناصر مشتركة معينة وروابط من المكونات التشخيصية، وصلاحية المعنى المركزي لشرح امتداد الملامح المشتركة(١٧).

فإكساب اللفظ معان جديدة إنّما هو شعور المتكلمين بالحاجة إلى الاختصار في المواقف والسياقات التي يكثر فيها تكرار الكلمة تكراراً ملحوظاً، ومن ثم يكتفون باستعمالها وحدها للدلالة على ما يريدون التعبير عنه(١٨).

وهناك ظاهرة أخرى تقترب من المشترك اللفظي في الشكل وتبتعد عنه في المضمون، فلفظ واحد يدل على معنيين مختلفين ولكن متضادين، فهو نوع من العلاقة بين المعاني، ومن أمثلته (الجون) يدل على الأسود والأبيض، و(الجلل) يدل على الأمر العظيم والهين، و(البصير) للمبصر والأعمى(١٩).

فاللفظ الواحد يتمثل هنا بإعطاء دلالتين مختلفتين ومتناقضتين مستمدة منه، في حين أن المشترك اللفظي يعطي دلالات مختلفة وليست متضادة، أمّا الترادف فيعطي ألفاظاً متعددة لمعنى واحد، فيصبح الحال تعدداً في الألفاظ وتعدداً في المعاني. ويبلغ ذروته في التقتير في ظاهرة الأضداد من حيث إن لفظاً واحداً تتنازعه دلالتان متناقضتان.

فهناك كمّ في توليد الألفاظ من معنى واحد (ترادف)، يقابله كم في توليد المعاني من لفظ واحد (المشترك اللفظي والأضداد)، وهذا فيه دلالة على أن المتكلم يحاول أن يستجلب المعاني استجلاباً من الألفاظ لكثرة المعاني في مخزونه الذهني، وما يتطلبه الواقع الاجتماعي من وضع الأشكال اللفظية لتلك المعاني.

الاختلافات في وجود ظاهرة الكم الضدي

اختلف اللغويون في أصل وجود ظاهرة الكم الضدي، الذي مثلنا له بظواهر معروفة في اللغة العربية، ولا سيّما (المشترك اللفظي والأضداد والترادف) بناءً على الأصل في اختلاف وجود تلك الظواهر. فقد ذهب فريق من العلماء إلى أن مثل هذه الظواهر غير واقعة في اللغة أصلاً، واستندوا إلى أصل الوضع من حيث إن اللغة وسيلة للتفاهم، وهي تبحث عن ايسر الطرائق لإيصال تلك الغاية بكل وضوح وبعيداً عن الغموض والإبهام، وتهيئة وسائل التفاهم بين أفراد المجتمع، وجعل اللفظ الواحد لأكثر من معنى يخل بتحقيق هذه الغاية، فمن غير الممكن أن يعمد الواضع الأول إلى وضع ألفاظ لم توصل الغاية بدقة[٢٠].

وذهب فريق آخر من المنكرين إلى أن المجاز قد أدّى الأثر البالغ في هذه الظواهر[٢١] ، كما نجد ذلك واضحاً في ظاهرة المشترك اللفظي، الذي لا يصل إلى مرحلة الضدية من حيث إنه لفظ واحد يدل على معان مختلفة، في حين إن اللفظ الواحد الذي يدل على معانٍ متضادة فالإنكار فيه كان اشد من الأول.

وحجتهم في إنكار ذلك، إن وجود الأضداد يعد نقصاً في لغة العرب[٢٢] وأنه إذ وجد لفظان فيهما ضدية وتناقض فلا يوضع لهما لفظ واحد، فضلاً عن الإبهام والغموض الذي يتركه الأضداد عند النطق بها أو استعمالها، فلا يدري السامع أي معنى تذهب إليه اللفظة إلّا إذا وضعت في سياق يحمل معه قرينته[٢٣].

أمّا في تلك الألفاظ المتعددة التي تدل على معنى واحد، فقد انكر فريق من العلماء وجودها في اللغة، فذهبوا إلى أن كل لفظ يدل على معناه، وهو واحد لا يتعدد، ويدل دلالة إشارة، وإذا أشير إلى شيء مرة واحدة تعرف بها، والإشارة إليه مرة ثانية. وثالثة تصبح غير مفيدة، وواضع اللغة حكيم لا يأتي بما لا يفيد، وكل اسمين يجريان على معنى من المعاني وعين من الأعيان في لغة واحدة، فإن كل واحد منهما يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر.

وكما لا يجوز أن يدل اللفظ الواحد على معنيَين، فكذلك لا يجوز أن يكون اللفظان يدلان على معنى واحد، لأن في ذلك تكثيراً للغة بما لا فائدة فيه(٢٤).

وردّوا الكثير من الألفاظ التي يرى المؤيديون لها أنها من الترادف، فقالوا: إن الجلوس ليس كالقعود، والمضيّ ليس كالذهاب، والمائدة ليس كالخوان، والكأس ليس كالقدح. وبيّنوا أن القعود من قيام، والجلوس عن حالة هي دون الجلوس، وغير ذلك من فروق التمسوها للألفاظ التي يقال إنها مترادفة(٢٥).

وبيّنوا كذلك أن كل كلمة تؤدي معنى ثابتاً ومختلفاً عن الأخرى، وما دامت الكلمات مختلفة في أصواتها فلا بد أن تكون مختلفة في معانيها، فلا يوجد لفظان يمكن أن يحل أحدهما محل الآخر من دون تغيير الدلالة الحقيقية. وكل الكلمات تملك تأثيراً عاطفياً، كما تملك تأثيراً إشارياً، فمن الاستحالة أن تجد مترادفات كاملة(٢٦).

وفي مقابل من أنكر وجود الكم الضدي بظواهره المتعددة وما تولده من ألفاظ مختلفة ومعان متعددة، فإن هناك من أيّد وجوده في اللغة، لعدم وجود موانع عقلية تمنع وقوعه، فضلاً عن أنها ظواهر واقعة في اللغة، ويذهبون إلى تعليل ذلك بأنه لو لم تكن الألفاظ المشتركة واقعة في اللغة، لخلف اكثر المسميات عن الألفاظ الدالة عليها مع الحاجة إليها(٢٧).

وإنّ كلام العرب يجيز وقوع اللفظة على المعنيَين، وإن ذلك من التوسع والثراء(٢٨)، وإن تقدم المجتمعات والحاجة إلى إطلاق ألفاظ، أو وضع معاني لما يحيط بالمتكلم من مظاهر، كل ذلك يجعله يستعمل خزينه اللغوي لتوزيع الألفاظ وإلصاقها بالمعاني(٢٩).

يظهر من ذلك أن المنكرين يستندون إلى أصل الوضع وإلى الإبهام والغموض، وهذا مما لا شك فيه بأن أصل الوضع يدل على أن كل لفظة وضعت في الأصل تحمل معنى واحداً. وليس عدة معانٍ سواء أكانت ألفاظها واحدة أم مختلفة، ولكن الغموض والإبهام يمكن أن يجليه السياق، أو الموقف، أو التركيب

الذي ترد فيه الألفاظ، فكل لفظة تكتسب معناها الحقيقي من السلسلة المنطوقة. أمّا إذا كان القصد اللفظة المنفردة فإن ذلك يشير إلى مثل هذا الإبهام، ولا سيّما في الأضداد، أو عدم الدقة في القصد كما في الترادف، أو إلى كليهما كالمشترك اللفظي. ومن هنا يقول أصحاب هذا الرأي (إنما اللغة موضوعة للإبانة عن المعاني، فلو جاز وضع لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين أو احدهما ضد الآخر، لما كان ذلك إبانة بل تعمية وتغطية)[٣٠]، فالغموض قد يطغى على اللغة ويلقي بظلاله عليها، فتصاب بحالة وبائية خطيرة قد تحرفها عن غايتها وهدفها وهي التفاهم[٣١].

غير أن ذلك لا يمنع اللغة من أن تستعين بظواهرها لتطور نفسها من دون الاكتفاء بالمعاني الظاهرية لوحداتها اللغوية، بل تسعى لإكسابها دلالات جديدة لا تربطها ــ في أحيان ليست بالقليلة ــ بالدلالات الأصلية سوى وشائج وعلائق المناسبة.

فالأشكال الصرفية المختلفة للكلمة الواحدة تُمحّض لمعنى أكثر اتساعاً بوصفه مجموعة من الوحدات التي يمكن أن تترادف أو تتناوب مع وحدة لغوية معطاة، والتي بوسعها الظهور في السياق نفسه[٣٢]. فكل لفظة تمثل مجموعة من الخصائص الصوتية والتراكيبية والدلالية، وكل الوحدات اللغوية تعرّف على أنها أصول. وذلك هو السبب الأبرز في إمكانية التسليم بأنه يجوز أن تتعدد المعاني للفظ الواحد، أو تتعدد الألفاظ لمعنى واحد لمن يقر بوجود الكم الضدي، الذي يتمثل بظواهر تضم تلك التعددية سواء أكانت دلالية أم لفظية، ولا سيّما إذا نظرنا إلى المعنى من حيث التعريف الذي يذهب إلى أنه الأشياء والأحداث التي تدل عليها الكلمة في مناسبات بعينها[٣٣]، مع وجود خلاف حول تحديد مغزى الكلمة وعلاقته بالمفهوم الذي ترتبط به في ذاكرة المتحدث، أي مطابقة الوحدة للمفهوم الذي تعبر عنه، فبعض الوحدات مجرد محاولة لمساعدة المتلقي على الفهم، وإذا كان المعنى كياناً ذهنياً فممكن أن يكون مفهوماً، أو قد يكون إجراءً.

وان المخزون من النظام اللغوي في الذاكرة هو مجموعة من المفاهيم، وهي الوحدات اللغوية، المضافة إلى معانيها المتمثلة في صورة مفاهيم، ويضاف إلى ذلك الخزين خزين آخر من المفاهيم الإضافية التي تحدد التوزيع الاجتماعي للوحدات اللغوية، وعندما يتحدث الناطق فإنه يقوم باستعمال المفاهيم التي يعرفها حتى يستدل على المعاني، ويستدل ـــــ أيضاً ـــــ على التصنيفات الاجتماعية المحددة في شكل المفاهيم(٣٤).

ويكاد يجمع المحدثون من علماء اللغات على إمكانية وقوع ألفاظ متعددة لمعنى واحد في أية لغة من لغات العالم، والاستعمال اللغوي يؤشر استعمال بعض تلك الكلمات ذات المعنى الواحد في البيئة الواحدة، ويمكن أن يلتمس في اللغة النموذجية الأدبية، ولعل الذين انكروا ذلك كانوا من الاشتقاقيين الذين اسرفوا في إرجاع كل كلمة من كلمات اللغة إلى أصل اشتُقّت منه(٣٥)، ومع التسليم بوجود تلك التعددية اللفظية، فإنه لا يمكن إنكار التعسف والإسراف في إيراد ظواهرها، والحال يصدق على التعددية المعنوية أو الدلالية (المشترك اللفظي) الذي أنكر بعض العلماء وجود هذه الظاهرة، وارجعوا ذلك إلى المجاز مع تسليم اغلب العلماء بوجودها ذلك، واعطوا أمثلة كثيرة عليها، وكلا الفريقين ربما تطرف في الدفاع عن وجودها من عدمها، فلا معنى لإنكار الظاهرة مع وجود أمثلة تدل عليها، ولا معنى كذلك للمغالاة فيها عن طريق التعسف والتكلّف، فكل فريق نظر الى الكلمات ومعانيها من زاوية خاصة. فالمنكر نظرته تاريخية، أو أصلية الوضع، أمّا الآخرون فنظروا إليها نظرة وصفية واقعية.

إنّ هناك عوامل عديدة قد تسبب وقوع مثل هذه الظاهرة، فكما تتطور أصوات الكلمات وتتغير، قد تتطور معانيها وتتغير، مع احتفاظها بأصواتها، وتطور المعاني وتغيرها مع الاحتفاظ بالأصوات(٣٦)، وكل ذلك لا يمنع من التأكيد بأن لكل تغيير في مستوى التعبير، أو الدال، يقابله أو يرافقه تغيير في مستوى المدلول، فاختيار الدوال هو فعل المجتمع في ثقافته المحددة في لحظة من تاريخه،

وهذا يقود الى أنه لا يوجد دال كوني، وإنما هو موضع اختيار سوسيو ثقافي مخصوص دائماً ومحلي ومحدد تاريخياً.

وقد يكون الدال موافقاً لمدلولات مختلفة وبالعكس، ويمكن أن يتم تأويل ذلك بموجب السياقات، فقد تكون هناك مشتركات خطية أو ما يسمى (الجناس الخطي)، وهو كلمات تكتب بطريقة واحدة ولها معان مختلفة. وهناك المشتركات الصوتية أو ما يسمى (الجناس الصوتي)، وهو الكلمات التي تنطق بالطريقة نفسها[٣٧]. ويمثل ذلك كله المشترك اللفظي، كالعين التي تدل على الإبصار والشيء النفيس والجاسوس وغير ذلك، فهي تحمل تمثلاً صوتياً وخطياً، ويمكن لمدلول واحد أن يربط بدوال مختلفة كما في الترادف. ولكن من غير المقطوع به أن يكون هناك ترادف تام، يقول جوزف كورتيس: (نعترف بأن نفس الدال يمكن أن يكون له تأويلات دلالية مختلفة، إن التبادل ليس إلّا وجهاً من وجهَي اشتغال اللغة، والاستبدال هو الوجه المكمل الآخر، وهذه اللعبة بين المستويَين يستدعي إذاً كلتي العمليتين، فإذا كان التبادل يشتغل على التوافق كلمة كلمة بين الدال والمدلول فإن الاستبدال يشير لنا بأن المستويين يمكنهما بل غالباً ما يكونان مستقلين أحدهما عن الآخر)[٣٨].

فكل لفظة بشكلها الخطي ولفظها الصوتي تحمل مضموناً ودلالة واحدة، كلّما ذُكرت تبادر إلى الذهن معناها الأصلي، ولا بأس أن يلجأ المتكلم إلى مفردات أو وحدات يمكن أن تحل محلها، ولكن ليس معنى ذلك أن تخلفها في مدلولها وتتطابق معها تطابقاً تاماً.

عوامل ظهور الكم الضدي

هناك الكثير من العوامل والأسباب التي تؤدي إلى ظهور الكم الضدي، يمكن أن تفسر لنا لماذا ظهر في اللغة. بحيث نجد لفظاً يحمل معاني عديدة ــ أو العكس ــ ألفاظاً متعددة ومختلفة تشير إلى معنى واحد. وقد تعددت الأسباب وتنوعت تبعاً لمنهجية كل باحث حاول أن يقف على الظواهر اللغوية التي حملتها، غير أنها تسير في اتجاهات يمكن حصرها في أربعة عوامل أو أسباب تضم في طياتها تفرعات أخرى، وهذه العوامل والأسباب هي:

١. اللهجات:

العربية تتألف من لهجات متعددة تتفق في اللغة المشتركة، ولكن لكل لهجة خصوصيتها في بعض المفردات والأصوات، ونتيجة لاحتكاك اللهجات جاء (الحلف والقسم) بمعنى واحد، و(بعث وأرسل) بمعنى واحد، وهو ما يطلق عليه بالترادف. وتطلق عامة العرب على الذئب (السرحان)، ونجد (السرحان) عند هذيل تدل أو تطلق على (الأسد)، و(السليط) يدل على الزيت، وعند أهل اليمن يدل على دهن السمسم، وهو ما يسمى بالمشترك اللفظي. وهناك لفظة (السدفة)، فتميم تطلقها على الظلمة، وهي عند قيس تدل على الضوء. أو مثل (الجون) يطلق على الأسود عند قضاعة، وعلى الأبيض عند غيرهم من القبائل، وهذا ما يسمى بالأضداد[٣٩].

٢. المجاز:

قد يكتسب اللفظ علاوة على معناه الحقيقي معنى آخر، إمّا أن يكون وصفاً لشيء، وإمّا أن يكون مجازاً أو غير ذلك. فالسيف قد اكتسب معاني أخرى من صفاته، فسمّي بالصارم والحسام والباتر، ومثل هذه التسميات تلقفها المعجميون على أنها كلمات مترادفة، فأدى ذلك إلى تضخيم المعاجم، من غير أن يفصل المعجميون بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي أو الشعري (فحين يسمي أحد

الشعراء الأسد مثلاً بالكاسر، ويسميه آخر بالساحق، وغير ذلك، فإن المعجم العربي يأخذ هذه التسميات على أنها ترادف كلمة الأسد تماماً)[٤٠].

ومثل ذلك (العين)، فهي لفظة تدل على عضو الإبصار، فأطلقت ــ أيضاً ــ على (المال)، و(الجاسوس) و(السيد)، وهذه كلها معان أخرى لها علاقة بالعين على سبيل المجاز أو الاستعارة أو التشبيه[٤١]. وتطلق العرب كلمة (الأمّة) على الجماعة من الناس، وتطلقها كذلك على الفرد الواحد، وهذا من الأضداد، والفرد يختلف عن الجماعة، ولم يأخذ هذه التسمية إلّا على سبيل المجاز والاستعارة[٤٢].

٣. التطورات اللغوية:

تخضع الألفاظ بمرور الزمن إلى عامل التغير في بعض أصواتها فتتقارب مع لفظة أخرى، أو تكون صورة أخرى للكلمة من نحو (هَتَلت السماء وهَتنت)، ومثل (الصقر، والسقر، والزقر)، فكل هذه الألفاظ تدل على معنى واحد[٤٣].

وقد تكون هناك بعض الكلمات لها صور مختلفة، وبفعل عامل التطور اتحدت الصور مع بعض حتى صارت لفظة واحدة تشترك بالمعاني من نحو (مرد) بمعنى أقدم، و(مرد) بمعنى ليّن الخبز، ويقال أن أصل اللفظة هو (مرث)[٤٤]، وكما يلاحظ أن هناك تغيراً في الأصوات طرأ على اللفظ. وينسحب ذلك على ما يسمى بالأضداد، فتقول العرب (لمقت الكتاب)، بمعنى كتبته، وبمعنى محوته، فهناك نوعان من الإبدال الصوتي إذا كان الفعل في الأصل (نمق) بمعنى الكتابة، واقترب من (حما)، وتولد الأضداد بمرور الزمن[٤٥].

٤. الاقتراض اللغوي:

يعد الاقتراض اللغوي من الوسائل المهمة في تعدد المعاني وترادف الألفاظ، فهناك الكثير من الألفاظ قد اقترضتها العربية من اللغات المجاورة لها، وعاشت جنباً إلى جنب مع الألفاظ الأصلية العربية، كاليم للبحر، والبخت للجد والحظ، وكذلك الحُبّ يأتي بمعنى الوداد، والحُب يأخذ بمعنى آخر وهو الجرّة التي

تستعمل لحفظ أو حمل الماء. والأول عربي أصيل، أمّا الثاني فهو مستعار من الفارسية، وهو كلمة مماثلة تماماً للفظ العربي.

ومنه كذلك (السور) الذي يأتي بمعنى حائط المدينة ويأتي بمعنى الضيافة، والأول عربي والثاني فارسي(٤٦).

ومنه كذلك (الجون)، تأتي بمعنى الأسود أو الأبيض، وهي كلمة معربة عن الفارسية، ومعناها العام هو (اللون)، فجاءت بمعنى الإطلاق، فنقلت إلى العربية بطريق التقييد، فجاءت عند قبيلة بدلالة اللون الأبيض، وعند قبيلة أخرى بفحوى اللون الأسود(٤٧).

هذه الأسباب أدت إلى ظهور تلك التعددية اللفظية والدلالية، وهي أسباب تكاد تكون رئيسة ومشتركة بين ظواهر متعددة. وهناك أسباب أخرى تفرعت بحسب اجتهاد الباحثين وبحثهم حول إرجاع الظواهر لعللها التي أوجدتها أو كانت عاملاً من عوامل نشوئها في اللغة. فالمصادر القديمة التي يمكن الوقوف من خلالها على الظواهر اللغوية لم تمدّ الباحث بكل ما يحيط بهذه الظواهر، فتلك المصادر سواء أكانت كتباً نحوية أم تعنى باللغة والمعاجم جمعت مادتها من لهجات البادية في القرنين الأول والثاني الهجريين، وإنها اعتنت بمعرفة الصواب والخطأ والجري وراء النطق السليم، ورفض العلماء آنذاك الأخذ عن القبائل التي عاشت في مناطق متاخمة للحضر، فهي لم تقدم لنا إلّا قطاعاً صغيراً محدوداً من الحياة اللغوية، ولا سيّما بعد استبعاد عدد كبير من القبائل التي اختلطت في حياتها بغير العرب، وهناك ظواهر تنسب لقبائل وأخرى تأتي من دون نسبة، وهذا موقف يختلف عن موقف البحث اللغوي الحديث، فكان قياسهم للهجات يستند إلى معيار الفصحى، فاهملوا اللهجات التي يكون البون بينها وبين الفصحى شاسعاً، ولم يهتموا إلّا باللهجات التي تقترب في خصائصها من العربية الفصحى(٤٨).

فاللغة يمكن أن تقف على مستويات متعددة من الخطاب، ولكن لا يصل الحد بالباحث أن يقصرها على مستوى واحد ويهمل المستويات الأخرى، لأن

البيئة تحدد المستويات التي لا يمكن أن تقيد اللغة وتمنعها من التمظهر المتنوع بحسب الناطقين. فعلى سبيل المثال عرفت اللهجات القديمة مجموعة من الظواهر المغرقة في المحلية (الكشكشة، العجعجة، التلتلة، الطمطمانية.. الخ). غير أن اللغويين القدماء كان منهجهم يفرض عليهم أن تخلو الفصحى من هذه الظواهر، فتجنبوا استعمال السمات المغرقة في المحلية في قراءة القرآن الكريم، والاستعمال الأدبي، فقلّ الاهتمام بمثل هذه الظواهر ولم يسلط العلماء الضوء عليها كثيراً فجاءت متناثرة على هامش الدراسات اللغوية القديمة.

إنّ طبيعة اللغة ووظيفتها في ترابط وثيق، لذلك تجد الباحث اللغوي يتناول بنية اللغة ويربطها بالعلاقات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من العلاقات السائدة في المجتمع، وبناء على ذلك يجد مستويات عدة للاستعمال اللغوي لا يمكن حصرها بمستويَين اثنين هما (الفصحى والعامية)، إذ بينهما مستويات لغوية عديدة يمكن تحديد خصائصها ومجالات استعمالها للتعرف على العلاقات المتبادلة بين المستويات اللغوية المختلفة(٤٩).

الكم الضدي.. الحاجة والضرورة

السلسلة اللفظية في رسمها الشكلي تبقى في إطارها المحدود، تتجاذبها التغييرات الصوتية بوصفها تنغيمات تتعاور على الأصوات المكونة للألفاظ وتكسبها دلالات محورية وثانوية، وبما أن الأبجدية الصوتية محدودة العدد، فالألفاظ المتكونة منها تكون محدودة العدد ــ أيضاً ــ مهما تنوعت الأشكال اللفظية، وطريقة الخليل بن احمد الفراهيدي في نظام التقاليب خير دليل على ذلك، ولولا التغيرات في الدلالة التي تخضع لها الألفاظ بمرور الزمن، والحاجة إلى استعمال تلك الألفاظ في معانٍ جديدة، لبقيت تلك الألفاظ تحتكر كل المعاني، وما الاشتراك اللفظي والترادف إلّا أساليب أو طرائق يلجأ إليها الناطق للتحرر من

هيمنة الشكل اللفظي وتفجير طاقاته الدلالية الكامنة فيه، فالتغيير يصيب اللفظ الذي يحمل في بدايته دلالته الأصلية، ثم بمرور الزمن يلجأ الناطق إلى إكسابه دلالة جديدة، وليس من الضروري اختفاء أو اندثار الدلالة الأصلية، بل تبقى جنباً إلى جنب مع تلك الدلالة الجديدة، ويخيل للناس بعد ذلك أن للفظ دلالتين مستقلتين، وأنه من الممكن استعماله في هذه أو تلك، وهنا ينشأ في اللغة ما يسمى بالمشترك اللفظي.

وهناك الكثير من الألفاظ التي تعبر عن دلالات متباينة لا ارتباط بينها ولا وجه شبه مثل كلمة الأرض، فهي تعني الكوكب، وتعني ــ أيضاً ــ الزكام، وقد لا يجد الباحث تفسيراً معقولاً لذلك التباين، إلّا أن يلجأ إلى ما يسمى بالطفرة الدلالية(٥٠).

وقد نجد أن بعض الألفاظ يصيبها التغيير في الصورة، فيشابه لفظاً آخر في صورته، فتختلط الدلالتان، وقد تحل ألفاظ محل أخرى، وان بعض كلمات اللغة تكتسب دلالات جديدة، وتنتقل إلى مجال غير الذي عرفت به وشاعت فيه، وتتم تلك العملية التطورية في الدلالات في صورة تدريجية تستغرق زمناً طويلاً.

ولا يكون المسؤول عن ذلك فرد واحد، وإنّما المجتمع في البيئة اللغوية.

إنّ كثرة الدلالات والمعاني المختزنة في ذهن المتكلم، وقدرته على التعبير عنها، وعدم استيعاب الألفاظ لحمل تلك الدلالات جعل الناطق يلجأ إلى اكتساب اللفظ الواحد دلالات متعددة، سواء أكان بقصد أم بغير قصد، فالبيئة الناطقة لا تبقى على حالها مع تقادم الزمن، فتفنى بيئات وتنشأ أخرى، واللغة تتبع المتكلمين بها وتعيش في ظلهم وتموت بموتهم.

وقد تلجأ بيئة لغوية ما إلى إحياء ألفاظ قديمة ذات دلالة مندثرة، وتطلق على حاجاته المستجدة فتشيع الدلالة الجديدة بشكل واسع يؤدي إلى نسيان واندثار الدلالة القديمة، فلا يبقى لها اثر في أذهان الناس، فلا أحد يخطر بباله الآن أن (السيارة) هي القافلة في الصحراء(٥١). ولكن هناك الفاظ تختص بها بيئة معينة ولا

وجود لها في غير هذه البيئة، وقد استعارت العربية من الفارسية واليونانية ألفاظاً للتعبير عن أشياء ليست موجودة في البيئة العربية، وعمدت إلى تغيير بعض أصواتها أو بنيتها لتكون على نسق الأبنية العربية، وأطلق العلماء عليها (المعربة) والتي بقيت كما هي اطلقوا عليها (الدخيلة) مثل (نرجس، ياسمين، استبرق.. الخ)[٥٢].

كما أن للعامل الثقافي أو السياسي والاقتصادي أثراً كبيراً في تعدد الألفاظ، فقد تأتي ألفاظ من لغة أخرى تعيش جنباً إلى جنب مع ألفاظ اللغة المتأثرة بها، ويصبح للمعنى الواحد لفظان، احدهما أصيل والآخر دخيل. وقد يندثر اللفظ الأصلي ويحل محله اللفظ الجديد[٥٣]، فتطور الحياة والتقدم في مختلف مجالاتها يؤثر في إمّا زيادة في ألفاظها، أو في دلالة تلك الألفاظ.

وقد تدعو الحاجة إلى الالتجاء إلى ألفاظ اللغات الأجنبية فيستعار منها، من حيث إن اللغات يستعير بعضها من بعض، لأن الألفاظ المستعارة قد تعبر عن أشياء مهما حاولت المجاميع اللغوية أن تعرّب الألفاظ أو السلع الدخيلة فإن لفظها الأصلي يبقى يعيش مع اللفظ المعرّب ولربما يطغى عليه، مثل كلمة (موبايل) جهاز الاتصال المعروف، فبعضهم يسميه (نقّال) والآخر يسميه (جوّال)، ومثله (التليفون)، فقد تم تعريبه إلى (الهاتف). وبقيت كل هذه الألفاظ تعيش جنباً إلى جنب ومثلها الكثير من الأجهزة الإلكترونية والمواد الغذائية والسلع المعمرة ، وغيرها.

ولو نظرنا إلى البيئة اللغوية الأوسع التي تضم لغات متعددة كاللغة السامية لوجدنا أن هناك ألفاظاً أساسية تشترك فيها اللغات السامية، وليس معنى ذلك أن دلالتها واحدة، ولكن اصلها الاشتقاقي واحد، فكلمة (هلك) في العربية يقابله (هالخ) في العبرية، وكلاهما يرجع إلى مادة أساسية واحدة هي (ه ، ل، ك)، ولكن العربية تعني الذهاب إلى العالم الآخر والعبرية تدل على مطلق الذهاب. وكثير من ذلك شائع في اللغات السامية، إذ بإمكان المنهج المقارن ان يفترض أن الظواهر

المشتركة في كل اللغات السامية ظواهر موروثة عن السامية الأم، وأضافت كل لغة من اللغات إلى تلك الظواهر بحسب حاجتها وبيئتها(٥٤).

إنّ العلامة اللسانية ليست بحاجة إلى أن تكون واقعاً محسوساً لكي تكون حاملة للدلالة، لأن اللغة تعيد ترتيب وتمثيل الأشياء بحسب نسقها، ولا يمكن لها أن تعيد تفكيك دلالتها، بسبب أن الحقيقة تشترط وحدة الدلالة في ذاتها لتتمكن من الظهور والحضور، لتعلقها بفعل الوعي، ولكي تكون الدلالة قابلة للاسترجاع اللغوي، يحتم أن يكون فعل الوعي غير منقسم على ذاته، وبذلك يكون فهم الدلالة هو من خلال وجودها الداخلي، فكل علامة تمثل في حقيقتها وجوداً ما(٥٥).

فالألفاظ التي هي الشكل الخارجي التي تحمل دلالات في داخلها يمكن أن تميل إلى دلالات أخرى بحسب حاجة المتكلّم، من حيث إن العلامة يمكن أن تتحرر من الشيء الذي تدلّ عليه، لكي تكون قابلة للاستعمال المستمر، وبفضل هذه الإحالة تكون العلامة قابلة للفهم، فعندما تواجه اللغة تفقيراً في العلامات أو الألفاظ تحاول اللجوء إلى الغنى المعنوي أو الدلالي لإعادة التصنيف الدلالي للألفاظ، فيكون الاختلاف داخل البنية اللفظية ويسير سلوك اللغة متناسباً مع مواقع الدلالة داخل التمثيل الذهني للمتكلم، بوصف اللغة نتاجاً اجتماعياً يسمح بأخذ وحدات أساسية كثيرة من وحدة عامة تدلّ على أن المدلول العام يغطي في حالته هذه أبعاداً تواصلية وتفاهمية واسعة.

ويمكن أن نجد في المعجمات إحالة إلى معان متعددة، أو متفرعة للفظ الواحد، فاللفظ يأخذ أبعاداً دلالية تقع في مستويات مختلفة داخل الجملة والخطاب، وبذلك فاللفظ غير قابل للاختزال الدلالي، وبالرغم من التسليم بأن كل لفظ لا بد أن يحمل دلالته المباشرة أو الحقيقية التي وضعت له في أصل الوضع، فإن ذلك لا يعني انكفاء المتكلم عليها وهو يعيش في بيئة تتطلب دلالات جديدة، كامنة في ذهن المتكلم، ومستمدة من تطور الحياة، وشغف الدلالة للانعتاق من ربقة الدال الواحد أو الشكل اللغوي الذي يحمل المعنى المحدد في زمن معين، فمطواعية اللغة في

وحداتها القابلة للاستبدال جعل اللفظ يحمل المعاني المتعددة، فالمدلول الواحد يمكن أن توافقه دوال مختلفة عندما تنتقل من لسان طبيعي إلى آخر، يساعد في ذلك أن الميدان اللساني يتعرض لاستحداثات كثيرة، ومن خلال الاستعمال من مجموعة معينة من الناطقين تأخذ تلك الاستحداثات شرعيتها اللغوية والتداولية(٥٦).

وعندما يجد الناطق نفسه مجبراً على الاستحداث اللغوي فهو إمّا أن يلجأ إلى الاشتقاق وتوليد ألفاظ متعددة من جذر واحد، أو إكساب الألفاظ القديمة دلالات جديدة تخضع ـــــ أيضاً ـــــ للتوافق المجتمعي، فإرجاع الظواهر اللغوية كالمشترك اللفظي، والترادف وحتى الأضداد، إلى عوامل وأسباب ذكرها العلماء وأجهدوا أنفسهم في التماسها، هي في حقيقتها لم تحدد الاتجاه العام الذي جعل اللغة تسير فيه على نحو الضدية، فمن المعقول جداً أن اللغة تلجأ للمجاز أو الاقتراض أو غير ذلك، من أجل توليد الدلالات الجديدة التي تطرح نفسها بقوة وبكثرة إزاء وحدات أو علامات أو ألفاظ محدودة لا تنهض بهذا الكم الهائل من المعاني.

فمن المنطقي جداً أن يلجأ المتكلم إلى كل الوسائل الممكنة لإيصال ما يريد للآخر، فيعيد الحياة لألفاظ ميتة، أو مندثرة، أو يقترض، أو يستعير من لغة مجاورة، أو يحرّف في دلالة أصلية للفظ ما، أو يغيَّر في التنغيم الصوتي لبعض الألفاظ، وغيرها من المظاهر التي تساعده في إيصال مراميه، من حيث إن اللغة تحيا بوجود الناطقين، وتتوسع اللغة وأشكالها ونظامها الصوتي الذي يقف على أعتاب حدود رقمية معلومة مهما تنوعت نظمها، فمحدوديتها تبقى المهيمنة على وصفها، فلا مجال لإنكار تلك الظواهر، لأن مجرد الإنكار إنّما هو قتل اللغة وحصرها في زاوية ضيقة ويبقى الناطق يدور في فلكها، وتصبح اللغة وألفاظها عبارة عن حسبة رقمية رياضية لا تجوّز إحلال لفظ محل الآخر، لأن ذلك سيقود إلى نتيجة مغايرة وتجريدها من إحساس الناطق وسلبها من أحضان المجتمع، ورميها في أتون تصحر دلالي بعيد كل البعد عن غاية اللغة وهدفها.

فاللغة قابلة لان تغير دلالة ألفاظها، لان الشيء الذي تدل عليه وأكسبته لفظاً يمكن أن تتغير دلالته بتغير طبيعته، أو الوظيفة بحسب الوضع الاجتماعي، فالقطار الذي يعبّر عن مجموعة من الابل المنتظمة في سيرها اصبح يطلق الآن على القاطرة الحديثة، لأنها تجمع في سيرها طائفة من العربات(٥٧)، فمعنى الكلمة يبقى معرضاً للتغيير، إما بسبب الحاجة لذلك، أو زيادة استعمالها، وكثرة دورانها على الألسن، فيجعل ذلك الناطق يلجأ إلى استعمالها في دلالات متنوعة، تخضع لمجموعة من العلاقات والارتباطات، والتركيب العقلي للمتكلم، لأنها تعكس اتجاهات معينة لها صفة الثبوت والاطراد والخواص الأساسية للعقل الإنساني. فالتفاؤل والتشاؤم، وانحطاط المعنى تسير كلها في اتجاهات متشابهة في لغات مختلفة، وكذلك الحال في الاستعارة والمجاز يعكسان بعض الخصائص المتماثلة، ولو لم يكن هناك تأثير متبادل بين اللغات(٥٨).

فظواهر اللغة من ترادف، مشترك لفظي، وأضداد، وغيرها، تخضع في بعض اتجاهاتها لتخصيص الدلالة في ألفاظها، أو تعميمها، أو تغيير مجال استعمالها، فهناك تضييق عند الخروج من معنى عام إلى معنى خاص، يقابله اتساع في المعنى عند الخروج من الخاص إلى العام، وعندما يتعادل المعنيان أو يختلفان يحدث نوع من الانتقال، كما في حالة انتقال الكلمة من المحل إلى الحال أو من السبب إلى المسبب، أو من العلامة الدالة إلى الشيء المدلول عليه(٥٩).

وكل ذلك يرتبط بالحالة الذهنية للمتكلم وللسامع، فإذا أيقن الناطق أن السامع قادر على فهمه استعمل المعنى العام، وتجاوز وترك اللفظ الدقيق المحدد، فإذا اصطدمت كلمة ما بخطر الاستعمال تحت تأثير عامل اللا مساس، حلت محلها كلمة أخرى خالية من فكرة الضرر والأذى، وهي ظاهرة معروفة في كل البيئات والحضارات بمستوياتها المختلفة، فالمترادفات التي هي موجودة في جميع اللغات، إنّما هي الحاجة الدائمة للتجديد والتنويع(٦٠).

كما يلاحظ أن الأمر لا يقتصر على استبدال كلمة مكان أخرى فحسب، وإنّما يتعداه إلى تشويه الكلمات الموجودة، بتغيير بعض أصواتها، أو نقلها أو تخفيفها من دون أن ينقص ذلك من قيمتها الدلالية، فالعرب كانت تقول: (قاتله

الله)، ثم استقبحوها، فقالوا بدلاً عنها: (قاتعه، وكاتعه)، ويقولون: (جوعاً)، بالدعاء على الرجل، ثم استقبحوها فقالوا: (جوداً) فيعمدون إلى تشويه صورة الكلمات بتغيير بعض أصواتها للتخفيف من حدة وقعها على السمع(٦١).

فالتبادلات بين مجموعة من العلامات ممكنة، إذا توافرت لها الشروط التفاهمية التي تتطلبها مكونات العلامات فيما بينها وعلاقاتها مع بعض، وان اختيار المستوى التعبيري يؤدي بالتوازي إلى تغييرات في مستوى المحتوى الذي يحتفظ به المدلول إجمالاً، لكن العلاقة بين التوسع والتكثيف يكون موضوعاً لتغيرات متعددة لا تحمل المعنى الدلالي نفسه، فتكون لدينا حركة من الترابطات بين الدال والمدلول، بين الشكل التعبيري ومحتواه. واللغات جميعاً ترتكز على العلاقات من نمط إبدالي منتمٍ إلى الدلالة وإلى التركيب على وفق علاقات من نمط توزيعي بين الوحدات المستدعاة فيها(٦٢).

الخاتمة :

البحث في الظواهر اللغوية يكشف عن أنها ليست ترفاً تطرحه اللغة لإبراز إمكانياتها وقدرتها، وإنما هي في حقيقتها حاجة يلجأ إليها المتكلمون للتعبير عن أغراضهم، من حيث إن النظام الصوتي لأي لغة يخضع لمحدودية رقمية أو عددية مهما تنوعت صور نطق هذا النظام، في حين إن القابلية الكامنة في ذهن المتكلم أوسع مما يحملها نظام محدود، فتكون هناك ثنائية ضدية محدودية لفظية، تقابلها لا محدودية معنوية، فالدال يشير إلى المدلول. ولكن كثرة المداليل قد تصطدم بقلة الدوال، وهذا ما يضطر الناطق إلى اللجوء للاستعارة، أو المجاز، أو اقتراض، أو غير ذلك من الأسباب التي قيلت في نشأة الظواهر اللغوية من ترادف ومشترك لفظي وأضداد وتعريب وغيرها.. فلو تمت دراسة هذه الظواهر في ضوء الدراسة السيميائية، والانطلاق من فكرة الدال والمدلول والاستعمال الملموس للعلامات في المستوى التوزيعي والمستوى الاستبدالي، والعلاقة بين الهيئة المتلفظة وما أنتجته بالفعل العلامة ليس مقارنتها مع علامات أخرى على مستوى الدال والمدلول فحسب، وإنّما تجسيدها اللفظي الملموس الذي هو فعل التلفظ، ومن هنا فالظواهر اللغوية حاجة أملتها الظروف الطبيعية والاجتماعية التي تعيش في كنفها اللغة، فتخضع اللغة للتطور التاريخي بفعل الأجيال الناطقة بها، فتعيش ألفاظها وتموت وتحيا، وتتعامل مع الأعراف والمحظورات الاجتماعية وتخفي مداليل ألفاظ ما وراء ألفاظ أخرى، أمّا بتغيير بعض الأشكال أو الأصوات، لأنها قُيدت بنظام صوتي شكّل وكوّن مادتها اللفظية وترك المعاني للناطق، لأنها كامنة في نفسه يستطيع أن يولد منها عدداً لا محدوداً من الدلالات والمعاني.

الهوامش :

(١)اللغة بين الفرد والمجتمع /٥ وما بعدها .

(٢)دروس في الألسنية العامة /٣٥ .

(٣)المعجم العربي ، نشأته وتطوره ١/ ١٧٥ ومابعدها.

(٤)م. ن ١/ ١٧٥ وما بعدها.

(٥)اللسانيات /١٧٨-١٧٩ .

(٦)م. ن / ١٧٧ .

(٧)المولد في العربية / ٧٨ .

(٨)من أسرار اللغة /٤٦ .

(٩)قاموس اللسانيات /٤٥ .

(١٠)إشكالية المصطلح / ٨٥ .

(١١)اسس علم اللغة / ١٥٤ .

(١٢)إشكالية المصطلح /١٩٩ .

(١٣)الكتاب ٢٤/١.

(١٤)إشكالية المصطلح / ٢٠٤ .

(١٥)المزهر ٣٦٩/١.

(١٦)فصول في فقه اللغة / ٣٣١ .

(١٧)علم الدلالة / ١٦٣ .

(١٨)دور الكلمة في اللغة/١١٥-١١٧ .

(١٩)الأضداد (ابن الانباري) / ١٢.

(٢٠)الاشتراك والترادف /٧٦-٨٠ .

(٢١)دلالة الألفاظ /٢١٤ .

(٢٢)من قضايا اللغة والنحو / ٣٧ .

(٢٣)المزهر ٣٨٧/١ .

(٢٤)الفروق اللغوية /١٥ .

(٢٥)الصاحبي /٩٦ ، المزهر ٤٠٤/١ .

[٢٦]علم الدلالة /٢٢٥ .
[٢٧]الاشتراك والترادف /٨٠ .
[٢٨]المزهر ٣٨٩/١ .
[٢٩]في اللهجات العربية /١٧٨ .
[٣٠]المزهر ٣٨٥/١ .
[٣١]دور الكلمة في اللغة /١٣٠ .
[٣٢]إشكالية المصطلح /١٩٩ .
[٣٣]علم اللغة الاجتماعي /١٤٥.
[٣٤]م. ن /١٤٧ .
[٣٥]في اللهجات العربية /١٧٩-١٨٠ .
[٣٦]م. ن /١٩٣ .
[٣٧]سيميائية اللغة /٦٦ .
[٣٨]م. ن /٦٨ .
[٣٩]المزهر ٣٨١/١ ، ٤٠١، ٤٠٥ .
[٤٠]اللغات السامية /٨١ .
[٤١]المزهر ٣٧٢/١ .
[٤٢]الأضداد (ابن الانباري) /٣٥ .
[٤٣]الخصائص ٨٢/٢ ، المزهر ٢٦٣/١ .
[٤٤]الإبدال (أبو الطيب) ١٥٩/١ .
[٤٥]الأضداد (أبو الطيب) ٦١٤/٢ ، المزهر ٣٩٠/١ .
[٤٦]فصول في فقه اللغة /٣٣١ .
[٤٧]فقه اللغة / ١٩٠ .
[٤٨]علم اللغة العربية /٢٢٤-٢٢٥ .
[٤٩]م. ن /٢٣٧ .
[٥٠]دلالة الألفاظ /١٠٤ .
[٥١]م. ن /١١١-١١٣ .
[٥٢]فصول في فقه اللغة / ٣٣٢.

(٥٣)دلالة الألفاظ /١١٥ .
(٥٤)علم اللغة العربية / ١٤٩ .
(٥٥)اللغة والتأويل / ٥٦ .
(٥٦)سيميائية اللغة /٦٢-٦٣ .
(٥٧)مباحث لغوية /٩٢ .
(٥٨)دور الكلمة في اللغة /١٨٨ .
(٥٩)اللغة /٢٥٦ .
(٦٠)دور الكلمة في اللغة /١٧٧ ، ١٨٢ .
(٦١)التطور اللغوي /٢٠٥ .
(٦٢)سيميائية اللغة /٧٩ .

المصادر والمراجع

١- الإبدال .ابو الطيب اللغوي (ت٣٥١هـ) ، تحقيق عز الدين التنوخي ، دمشق ، ١٩٦٠م .

٢- أسس علم اللغة ، ماريو باي ، ترجمة : أحمد مختار عمر ، منشورات جامعة طرابلس ، ١٩٧٣م.

٣- الاشتراك والترادف : محمد تقي الحكيم ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، مج١٢ ، سنة ١٣٨٤هـ/١٩٦٥م .

٤- إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد ، د. يوسف وغليسي ، منشورات الاختلاف ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٨م .

٥- الأضداد ، أبو بكر الانباري (ت٣٢٨هـ) ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٦٠م .

٦- تاريخ اللغات السامية ، إسرائيل ولفنسون، دار القلم ، بيروت ، ١٩٨٠م.

٧- التطور اللغوي ، مظاهره وعلله وقوانينه ، د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، مصر .

٨- الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ، د. ت ، ط٣ ، ١٩٩٧م .

٩- دروس في الألسنة العامة : فرديناند دي سوسير ، تعريب : صالح القرمادي وآخرين ، الدار العربية للكتاب ، تونس ، ١٩٨٥م .

١٠- دلالة الألفاظ ، د. إبراهيم أنيس ، الانجلو المصرية ، القاهرة ، ط٣ ، ١٩٧٦م .

١١- دور الكلمة في اللغة ، ستيفن أولمان ، ترجمة : كمال بشر ، القاهرة ، ١٩٦٢م .

١٢- سيميائية اللغة : جوزف كورتيس ، ترجمة : د. جمال حضري ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط١ ، ٢٠١٠م.

١٣- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ) ، تحقيق : مصطفى الشويمي ، مؤسسة بدران ، بيروت ، ١٩٦٣م .

١٤- علم الدلالة ، د. أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط٦ ، ٢٠٠٦م .

١٥- علم اللغة الاجتماعي ، د. هدسن ، تحقيق : محمود عبد الغني عياد ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ط١٩٨٧م .
١٦- علم اللغة العربية ، محمود فهمي حجازي ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، د. ت .
١٧- الفروق اللغوية ، أبو هلال العسكري (ت٣٩٥هـ) ، القاهرة ، ١٩٣٥م.
١٨- فصول في فقه اللغة ، د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط٦ ، ١٩٩٩م .
١٩- فقه اللغة ، د. علي عبد الواحد وافي ، القاهرة، ١٩٥٦م .
٢٠- في اللهجات العربية ، د. إبراهيم أنيس ، القاهرة ، ١٩٦٥م .
٢١- قاموس اللسانيات : عبد السلام المسدي ، الدراسات العربية للكتاب – تونس ، ١٩٨٤م .
٢٢- اللسانيات (المجال، والوظيفة ، والمنهج) ، د. سمير شريف استيتية، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، ط٢ ، ٢٠٠٨م .
٢٣- اللغة بين الفرد والمجتمع ، اتويسبرسن ، تحقيق : عبد الرحمن أيوب ، القاهرة ، ١٩٥م .
٢٤- اللغة، فندريس ، ترجمة : عبد الحميد الدواخلي ، ومحمد القصاص ، القاهرة ، ١٩٥٠م .
٢٥- اللغة والتأويل، عمارة ناصر، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١ ، ٢٠٠٧م.
٢٦- مباحث لغوية، د. إبراهيم السامرائي، بغداد، ١٩٧١م.
٢٧- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق : محمد أحمد جاد المولى ، وعلي البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، د. ت .
٢٨- المعجم العربي ، نشأته وتطوره ، د. حسين نصّار ، القاهرة ، ١٩٥٦م.
٢٩- من أسرار اللغة ، د. إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط٣ ، ١٩٦٦م .
٣٠- من قضايا اللغة والنحو ، أحمد مختار عمر ، عالم الكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٨م .
٣١- المولد في العربية ، حلمي خليل ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٥م.